عام القهوة السعودية 2022
The Year of Saudi Coffee

ضوابط ملتقيات الأندية الأدبية

زيد الفضيل
باحث في التاريخ

@zash113

ابتداء، أجد من واجبي أن أبين موقفي الثقافي من مؤسسة الأندية الأدبية، إذ ربما قد فهم البعض خطأ أني من الداعين إلى إغلاقها وإنهاء دورها بالجملة ضمن إطار مشهدنا الثقافي، جراء انتقادي دور بعضها وتحولها إلى حديقة خلفية لأقسام اللغة العربية في جامعتنا الوطنية. والواقع فإني على عكس ذلك تماما، إذ أرى أنها من أهم مكتسبات الساحة الثقافية على الصعيد الوطني، وما رفعي الصوت إلا برجاء تصحيح ما يشوبها من خلل، انعكس على شريحة واسعة من المثقفين العضويين بالسلبية والإقصاء. على أني لست الوحيد في ذلك، بل يشاركني نخبة كتبت من قبل، ورفعت صوتها عاليا، ثم آثرت الركون إلى حقها القانوني والأدبي في الانسحاب والصمت كشكل من أشكال التعبير، وهو ما أظنني متوجه إليه جراء ما أصابني من إقصاء وتهميش، فوق ما تعرضت له وأمثالي من تهميش سابق لكوننا لسنا من خريجي قسم اللغة العربية. في السياق ذاته، فلست من المنكرين دور كثير من الأندية الأدبية في صناعة المشهد الثقافي وتجويد ملامحه، خاصة في العقود الأولى من التأسيس وحتى فترة منتصف العشرية الثانية من القرن المعاش، التي جرت الانتخابات فيها وفق لائحة ثار أمامها المثقف العضوي، لكونها قد اختزلت الثقافة في قالب المتخرجين من قسم اللغة العربية، أو كاتب رواية وقصة وقصيدة مصفوفة في كتاب منشور ومفسوح إعلاميا، بغض النظر عن شكلها ولونها ودقة جودتها ومتانتها لغة وإبداعا. وهو لب الإشكال الذي رفعت بسببه ورفع غيري الصوت عاليا حتى هذه اللحظة، والغالب أنها ستكون اللحظة الأخيرة لأنظم إلى قائمة المنسحبين صمتا.

في جانب آخر، أشيد بهمة كثير من الأندية الأدبية التي دأبت على الاستمرار في نشاطها وإقامة ملتقياتها بغض النظر عن طبيعة ذلك النشاط وهوية الملتقى، إذ وعلى الرغم من عدم تبني وزارة الثقافة للأندية الأدبية، وتأرجح انضمامها لجهات أخرى، إلا أن بعض الأندية لا يزال مثابرا، محتفيا بملتقياته السنوية وفق ما جرى عليه قديما. كما أتوجه بالشكر المستحق لكل رجال المال الداعمين لبعض الأندية، والذين تكفلوا بتغطية نفقات ملتقياتها المتنوعة، كما حدث مع ملتقى حاتم الطائي مؤخرا وفق ما نشر، وهو فعل يستحقون عليه الثناء ابتداء وانتهاء. لكن، يظل هناك سؤال قائم وأرجو أن أجد له جوابا قانونيا ومحاسبيا شافيا، وهو: ما المرجعية القانونية والحسابية لعمل مجالس إدارات انتهت ولايتها القانونية، ولم يتم التجديد لها من الجمعية العمومية، وبالتالي فهي شبيهة بمجالس تصريف أعمال؟

أشير في هذا السياق إلى أن اللائحة التي تعتمد عليها مؤسسة الأندية الأدبية تنص في المادة الخامسة عشرة على، أن «الجمعية العمومية هي مجموعة الأعضاء العاملين والمشاركين في النادي السارية عضويتهم، وهي التي تشرف على ما يرسمه مجلس الإدارة من سياسات وبرامج وأنشطة وتراقب تطبيق لوائحه»، وللأسف فهذه الجمعية لم يعد لها وجود منذ انتهاء مدتها القانونية قبل سنوات.

كما تنظم المادتان السادسة عشرة والسابعة عشرة اجتماعات الجمعية العمومية واختصاصاتها القانونية والمحاسبية وفق التالي «تجتمع الجمعية العمومية العادية اجتماعا مرة كل عام بدعوة من رئيس مجلس الإدارة خلال مدة لا تتجاوز شهرين من بداية السنة المالية الجديدة بحضور ممثل الوزارة بصفة مراقب على أن يعلن عن موعد الاجتماع قبل شهر من تاريخه ويتم تزويد أعضاء الجمعية العمومية بجدول أعمال اجتماعاتها قبل عشرة أيام من موعد الاجتماع.

وتنظر الجمعية العمومية في اجتماعها العادي في المسائل التالية: تقارير مجلس الإدارة عن أعماله خلال السنة المالية المنتهية، وبرامج الأنشطة، وخطط العمل للعام الجديد والموافقة عليها؛ الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية والمصادقة عليه، وإبراء ذمة مجلس الإدارة والموافقة على مشروع الميزانية للعام الجديد؛ إقرار اللوائح الإجرائية الداخلية المقترحة من مجلس الإدارة؛ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند انتهاء دورة المجلس؛ مناقشة الاقتراحات المقدمة من الأعضاء على أن تقدم قبل ثلاثة أسابيع من موعد اجتماع الجمعية العمومية؛ الموافقة على تعيين مراجع حسابات قانوني؛ وأخيرا مناقشة كل ما يستجد من أمور يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العمومية».

هذا جانب من اختصاصات الجمعية العمومية، وفق اللائحة الأخيرة التي يجب التقيد بها طالما أنه لم يصدر ما ينقضها أو يلغيها، وطالما أن وزارة المالية قد صرفت الإعانة السنوية للأندية الأدبية وفق ما نشره الزميل الصحفي علي الرباعي في صحيفة عكاظ.

لذلك، أرجو أن يتم حسم الأمر من الجهات المختصة سواء في وزارة الثقافة أو مجلس الشورى، وصولا إلى مجلس الخبراء بمجلس الوزراء.

زيارة الأرحام في أوقات الازدحام!

وليد الزامل
متخصص في التخطيط العمراني

@waleed_zm

في المدن الكبرى أصبح الخروج من المنزل يتم وفقا لحسابات دقيقة تأخذ في الحسبان عاملي الزمان والمكان. تفكر مليا قبل زيارة الأقارب والأرحام، وتبدأ بجدية في حساب الوقت والمسافة التي يمكن أن تقطعها في مسار الذهاب والعودة، لا يمكنك الخروج من المنزل بلا تخطيط فأنت تستعرض البدائل الملاءمة لمسارات الحركة المرورية في الخرائط الإرشادية كل يوم لتفاجأ حينها أن جميع المسارات ملونه باللون الأحمر، تصاب عندئذ بالإحباط وهكذا تضطر أحيانا إلى تغيير وقت الرحلة أو إلغائها بالكلية.

كثير من الطرق تعاني من الاختناقات المرورية في مدينة الرياض واضمحلت ساعات الذروة شيئا فشيئا لتصبح المدينة مزدحمة في معظم الأوقات. تبدأ دورة الازدحام المروري الأولى مع ساعات الصباح، حيث تمتلئ الطرق الرئيسة بالسيارات نتيجة ذهاب الموظفين إلى أعمالهم، والطلاب إلى مدارسهم لتستمر حتى الساعة العاشرة صباحا. أما دورة الازدحام الثانية فتنطلق الساعة الثانية عشرة ظهرا نتيجة خروج طلاب المدارس ثم الموظفين الحكوميين لتستمر حتى الساعة الرابعة عصرا؛ وتنطلق حينها الدورة الثالثة من الازدحام المروري مع خروج موظفي القطاع الخاص لتستمر حتى الساعة السادسة مساء. وفي أوقات المساء حيث يعتدل الجو يستمر الازدحام المروري نتيجة تولد رحلات مرورية لأغراض أخرى كالتسوق أو زيارة الأصدقاء والأقارب. وهكذا أصبح من الصعوبة بمكان اختيار وقت محدد لزيارة الأرحام؛ لأن أوقات الازدحام في كل مكان مستمرة معظم الأيام!

في الواقع، تأتي هذه الإشكالية نتيجة عدم قدرة الطرق لتلبية التدفق المروري واسع النطاق وزيادة استخدام المركبات كوسيلة نقل أحادية، وعلاوة على ذلك، تتوزع مراكز العمل والنشاطات التجارية بشكل مكثف أفقيا وفي شتى أنحاء المدينة دون وجود مراكز ذات كثافات عالية يمكن معها توفير نقاط للنقل العام.

إن مسارات الرحلات المرورية في المدينة لا يمكن حصرها في اتجاه واحد كمركز المدينة مثلا أو حتى المراكز الحضرية الفرعية؛ بل تنتشر جميع هذه الرحلات المرورية في اتجاهات مختلفة ولا تخضع لمسارات محددة يمكن التحكم بها. نتيجة لذلك، تعاني المدينة من ازدحام مروري في جميع الأوقات والأماكن ويتضاعف حجم هذا الازدحام تبعا لأغراض الرحلات المرورية كالتسوق، أو العمل، أو زيارة الأقارب والأصدقاء.

ولعلي ألخص أبرز بعض المبادئ الإرشادية لتخفيف الازدحام المروري في المدن الكبرى ضمن نطاقين:

أولا، حلول قصيرة المدى وتتمحور حول تشجيع الشركات ومؤسسات القطاع الخاص على توفير حافلات النقل الجماعي للموظفين والعمال، وإعادة جدولة أوقات العمل لموظفي القطاع العام والخاص والطلاب بشكل يمنع تزامنها في أوقات متقاربة بما في ذلك تخصيص أوقات إجازات مختلفة، كما يمكن أن تتضمن الحلول قصيرة المدى إعادة تصميم بعض الطرق وفرض اشتراطات تمنع مرور الشاحنات في أوقات النهار.

ثانيا، حلول طويلة المدى تركز على إعادة هيكلة استعمالات الأراضي في المدينة، بحيث يتم توزيع مراكز الأعمال والمناطق التجارية الكبرى ضمن مراكز حضرية ذات كثافات عالية، تتوفر فيها بنية متكاملة للنقل العام كالمحطات والمواقف والساحات ومسارات المشاة، مع ضرورة عدم توزيع الاستعمالات التجارية على طول محاور الحركة الرئيسة؛ بل تجميعها ضمن مراكز طرفية يخصص لها كل الخدمات والمرافق المساندة، وأخيرا نشر ثقافة النقل العام كبديل مستقبلي للنقل في المدن الكبرى خلال تشجيع الأفراد، خاصة الشباب، وتوفير الحوافز للمستخدمين.

بايدن «ومن بعدي الطوفان»

فهد محمد الأحمري

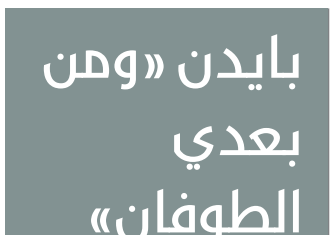

@FahadAlAhmary1

بعد كل انتخابات أمريكية تطالعنا الأخبار والتقارير عن دعوى تزوير أو تلاعب بالنتائج لصالح مرشح وآخر، على مستوى الداخل الأمريكي. غير أن الأكثر خطورة هو دعاوي محاولات تدخل قوى خارجية، والذي يعد أحد أخطر التهديدات للأمن القومي، حسب القانون الأمريكي.

وهنا نشير إلى مثال واحد لتوضيح الصورة، وهو نص تقرير لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، «إن تدخل روسيا على نزاهة العملية الانتخابية الأمريكية لعام 2016، ومشاركة ترمب ورفاقه في هذا النشاط الروسي وتمكينه من ذلك، يمثل أحد أخطر التهديدات الاستخبارية المضادة للأمن القومي الأمريكي في العصر الحديث».

ما يهمنا هنا هو الأنباء الواردة عن طلب الإدارة الأمريكية الحالية من منظمة أوبك+ ومن الرياض تحديدا، تأجيل قرار خفض إنتاج النفط لشهر واحد. هذا الطلب يهدف إلى التأثير على الانتخابات النصفية الأمريكية (نوفمبر 2022) والذي يعني بصريح العبارة محاولة البيت الأبيض إدخال قوى خارجية للتأثير على الناخب الأمريكي. وهو في نظري، يصب في نفس التقرير السابق الذي يدين التدخلات الخارجية على نزاهة العملية الانتخابية الأمريكية.

السؤال هنا، ألا يعد هذا فسادا في الإدارة الأمريكية الحالية؟

سمعت من يرى أن الأفضل للرياض هو الموافقة على طلب تأجيل الخفض للسلامة من مواجهة الغضب الأمريكي وتجنب التلويح بالعقوبات. والذي يجب أن يستوعبه الجميع أن الرياض ترفض الإملاءات ولا تخشى كائنا من كان. ثم إنه، وعلى فرض أن الرياض وافقت على تأجيل قرار خفض النفط لشهر، لإرضاء الناخب الأمريكي على إدارة بايدن وحزبه الديمقراطي، فإن الحزب الجمهوري لن يقف مكتوف الأيدي، بل سيرفع لواء تهمة الرياض بأنها تحابي الحزب المنافس خلال تأجيل قرار الخفض، وبالتالي فالرياض ملامة في كلتا الحالتين، إن خفضت الإنتاج أو أجلت التخفيض! الصواب هو دعم قرار أوبك+ بغض النظر عن اتهامات الأحزاب والمجالس التشريعية والنيابية الأمريكية للمصلحة العامة الاقتصادية بعيدا عن المحور السياسي.

التهمة الأمريكية الأخرى هي دعوى دعم بوتن من خلال قرار الخفض الذي يحتمل رفع سعر برميل النفط وبالتالي تستفيد الخزينة الروسية، وفق زعمهم، وعليه فإن واشنطن قد تعلق بيع الأسلحة الأمريكية للسعودية، وفي هذه الحال فإن الرابح الأكبر من هذا القرار الأمريكي هي الخزينة الروسية، لأن الرياض ستتجه لشراء الأسلحة من موسكو وغيرها وهذا تناقض غريب في سياسة البيت الأبيض. وفي زاوية أخرى لطلب واشنطن تأجيل قرار الخفض لشهر واحد فقط، فيه إشارة واضحة أن الهدف مصلحة شخصية بحتة للحفاظ على كرسي بايدن في البيت الأبيض، وليس لمصلحة الشعب الأمريكي الذي سيعاني بعد نوفمبر، وكأن لسان حال فخامة الرئيس يقول: «أنا ومن بعدي الطوفان» After me flood ، وفق المثل الأناني البشع الدارج على المستوى الدولي.

رؤية لتعافي جامعة الدول العربية

صهيب الصالح
باحث سياسي واجتماعي

@9oba_91

بعيدا عما أنتجه زيف التيارات القومية من تضعضع معنوي، يحظى العالم العربي بمقدرات وموارد عظيمة لو أحسن استغلالها جماعيا لأصبح بالفعل يضاهي العالم المتقدم. فالمجموع الكلي لمساحة الدول العربية يأتي ثانيا بعد روسيا كأكبر الأقاليم في العالم، بكل ما تحمله هذه الجغرافيا من ثروات وموارد تشمل الهلال الخصيب وجبال الأطلس ومنطقة وادي النيل، ومئات الآلاف من الكيلومترات الصحراوية بمعادنها وحقولها النفطية، ومجموع عدد السكان فيه يأتي رابعا بعد كل من الصين والهند والاتحاد الأوروبي، بكل ما تحمله هذه العقول من علوم وأفكار وثقافة. والكيان الوحيد الذي يجمع هذه المقدرات الضخمة هو جامعة الدول العربية، التي لم تقدم بالنظام القومي العربي أي خطوة تذكر منذ انطلاقها في 1945، ولم تساعد حتى في تحقيق أهدافها البسيطة مثل المحافظة على استقلال الدول الأعضاء من التدخلات الخارجية بأدواتها الخشنة والناعمة بدءا من النكبة الفلسطينية عام 1947-1948، مرورا بحرب الخليج الثانية وصولا إلى التدخلات العسكرية والتمدد الإيراني-التركي في الداخل العربي حتى يومنا هذا، رغم أن الجامعة لديها مجلس دفاع مشترك يعتبر في بروتوكولاته أن أي عدوان على أي دولة موقعة على البروتوكول عدوانا على بقية الدول، وأن أي مساس بدولة من الدول الموقعة على البروتوكول مساسا صريحا ببقية الدول أيضا.

كما أن جامعة الدول العربية لم توثق الصلات بين الدول العربية أو تساعد في توحيد وتنسيق المواقف والخطط والسياسات بينها، خاصة في المجالات الأمنية والعسكرية والسياسية، وليس لها أي دور أو تأثير يذكر في كفالة الأمن والسلم العربي أمام المجتمع الدولي. في المقابل لم يترك إنشاؤها فرصة التفكير في تشكيل كيان سياسي قومي يكون ساندا لأمن واستقرار الشعوب والحكومات على حد سواء، لذلك جاءت الحاجة إلى إعادة التموضع وترميم هذه المنظمة وإعادة بنائها بما يتماشى مع تطور النظام الدولي وطبيعة الأنظمة العربية وقوة تأثيرها على الساحتين الإقليمية والدولية، ويبدأ الترميم من بنود الميثاق نفسه الذي يحتاج إلى موافقة أغلبية الثلثين لتعديله (1+14) وذلك بتعديل القاعدة العامة في التصويت التي تعتمد على إجماع كافة الدول الأعضاء في إقرار أي نظام، ما يعني أيضا أن لكل دولة حق نقض أي قرارات قد تصدر عن الجامعة التي هي أصلا غير ملزمة حتى لو أقرت في حالة الإجماع، إذ تعتبر هذه القاعدة أحد أهم عوامل شلل وتعطيل الجامعة، والمفارقة أن طريقة التصويت هذه كانت هي الدافع الذي أدى إلى نشوء الأمم المتحدة بدلا عن عصبة الأمم بعد أشهر قليلة من تأسيس الجامعة.

إعادة التموضع المنشودة هذه تستلزم أيضا إعادة الجامعة هيكلة نفسها من جديد، وغربلة لجانها وأجهزتها وفروعها بما يحقق فعليا أغراضها وأهدافها، كأن يؤسس مجلس الجامعة مجلسا أعلى تكون العضوية فيه دائمة لعدد من الدول الفاعلة مثل السعودية ومصر والعراق، وعضوية أخرى دورية بين بقية الدول، يكون له حق إصدار القرارات الملزمة لكافة الأعضاء ونقضها مثلا، أو أن يأخذ في الحسبان وزن أصوات الدول الأعضاء أثناء عمليات التصويت، فحجم اقتصاديات الدول ومدى تأثيرها السياسي وحضورها الدولي وقدراتها العسكرية متفاوتة ولها انعكاساتها على الوجود العربي في الساحة الدولية، فمن غير المنطقي مثلا أن يكون لمصر ولجيبوتي أو جزر القمر نفس عدد الأصوات وهي تختلف في التأثير.

وغني عن القول، إن الحقبة التاريخية التي كتب فيها ميثاق الجامعة مختلفة كليا عن العالم اليوم، لا من حيث سببيات وجود الجامعة، ولا حتى من حيث مواصفات الجغرافيا العربية، ولا حتى من ناحية القوة البشرية، فليست الدول العربية اليوم مستعمرة بمثل ذلك الحين، ولم تعد كذلك دولا هامشية بلا موارد طبيعية أو قوى هشة بلا قدرات عسكرية أو مواقع اقتصادية متراجعة، بل على العكس من ذلك تماما إذ أصبحت المنطقة العربية نقطة ارتكاز استراتيجية في منظور كافة الدول الكبرى، لذا صار لزاما على الجامعة أن تبدل جلدها كلية لتلتصق بحاضر المعطيات السياسية ومستقبلها، هذه الرؤية، وإن كانت لم تتبلور كليا بعد، لكن بإمكانها لفت انتباه من يريد حقا تعافي جامعة الدول العربية، لتكون بيتا لتعاضد العرب أمام المتغيرات الدولية السريعة، خاصة أن القمة ستعقد في الجزائر يومي 1 و2 نوفمبر المقبل، بعد غيابها ثلاث سنوات.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
Makkah AlMukarramah • المكرمة

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453